القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

الوثيقة WSIS/PC-3/DT/6(Rev.1)-A
14 نوفمبر 2003
الأصل: بالإنكليزية

[مشروع إعلان المبادئ

بنـــاء مجتمـــع المعلومـــات: تحد عالمي في الألفيـــة الجديدة

[ملحوظة: الوثيقة بأكملها بين قوسين معقوفين]

ألف – رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات

1. نحن ممثلي شعوب العالم وقد اجتمعنا في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات غايته الناس كافة ويتجه نحو التنمية، يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، بحيث يمكّن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين مستوى معيشتهم، وذلك انطلاقاً من المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة [وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان].

2. والتحدي الذي نتصدى له هو تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، واستئصال الفقر والجوع؛ وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخفض معدلات وفيات الأطفال؛ وتحسين صحة الأمهات؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، والملاريا وغيرها من الأمراض؛ وضمان الاستدامة البيئية؛ والعمل على إقامة شراكات عالمية وتطويرها من أجل التنمية وذلك سعياً لتعميم السلم والعدل والرخاء في العالم. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المتفق عليها، على النحو الوارد في إعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ وتوافق آراء مونتري، وغيرها من نواتج مؤتمرات القمة ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة.

3. ونؤكد من جديد عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة وروابط التكافل والتآزر فيما بينها، بما في ذلك الحق في التنمية،[المنصوص عليه في إعلان فيينا]، [وصلاتها][. ونؤكد من جديد أيضاً] مبادئ المجتمع الديمقراطي وسداد الحكم على جميع المستويات وسيادة القانون، [في الشؤون الدولية والشؤون الوطنية]، والتنمية المستدامة.

4. [ونؤكد من جديد، كما ورد في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير؛ وأن هذا الحق يتضمن الحرية في اعتناق الآراء دون تدخل وأن يلتمس ويتلقى وينقل المعلومات والأفكار من خلال أي واسطة إعلام بغض النظر عن الحدود. والاتصال عملية اجتماعية أساسية، وحاجة إنسانية أساسية، وهو أساس كل تنظيم اجتماعي. وهو أساسي بالنسبة لمجتمع المعلومات. وينبغي لكل فرد في كل مكان أن تتاح له الفرصة للمشاركة، ولا ينبغي لأحد أن يستبعد من الفوائد التي يقدمها مجتمع المعلومات.][1]

[1] اقتراح على أساس مشاورات غير رسمية بدون التوصل إلى اتفاق نهائي.

5. [**ونؤكد من جديد**، كما ورد في المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن لكل فرد واجبات تجاه المجتمع الذي لا يمكن أن تتحقق التنمية الحرة والكاملة لشخصيته إلا في كنفه، وأن كل فرد، في إطار ممارسة حقوقه وحرياته، ألا يخضع إلا لتلك القيود التي يقرها القانون وحده وذلك ابتغاء ضمان الاعتراف الواجب بحقوق الآخرين وحرياتهم وتلبية المتطلبات الحقة التي تستدعيها الأخلاق والنظام العام والصالح العام في مجتمع ديمقراطي.][2]

5 مكرراً وتمشياً مع روح هذا الإعلان فإننا نجدد العهد بالتأكيد على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

6. **ونحن نقر بأن العلوم** لها دور مركزي في تطوير مجتمع المعلومات. فالكثير من العناصر المساهمة في بناء مجتمع المعلومات إنما هي حصيلة خطوات التقدم العلمي والتقني التي تحققت بفضل تشاطر نتائج البحث.

6 مكرراً **ونحن نعترف** بأن التعليم والمعرفة والمعلومات والاتصالات هي في صلب تقدم البشرية ومساعيها ورفاهها. وعلاوة على ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر تأثيراً هائلاً على جميع مظاهر الحياة تقريباً. كما أن سرعة تقدم هذه التكنولوجيات تكشف عن فرص جديدة كلياً لبلوغ مستويات أرفع من التنمية. وقدرة هذه التكنولوجيات على تذليل العديد من العقبات التقليدية، وخصوصاً ما يتعلق باختصار الزمن والمسافة، تجعل من الممكن ولأول مرة في التاريخ تسخير إمكانات هذه التكنولوجيات لصالح الملايين من الناس في جميع أرجاء المعمورة.

7. **ونحن ندرك** أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تستخدم كأدوات وليس كغاية في حد ذاتها. وفي الظروف المؤاتية قد تكون هذه التكنولوجيات وسيلة جبارة من شأنها زيادة الإنتاجية وتوليد النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وزيادة إمكانية العمالة وتحسين مستوى الحياة لدى الجميع. وبمقدورها أيضاً تعزيز الحوار بين الشعوب والأمم والحضارات.

8. **كما إننا ندرك تماماً** أن منافع ثورة تكنولوجيا المعلومات ليست موزعة اليوم بالإنصاف سواء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو في داخل المجتمعات. ونحن ملتزمون كل الالتزام بتحويل هذه الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية في متناول الجميع، وخصوصاً في متناول أولئك المعرضين للتخلف عن الركب وبالتالي لمزيد من التهميش.

9. **ونحن ملتزمون** بتحقيق رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات للجيل الحاضر وللأجيال المقبلة. وإننا ندرك أن الشباب هم القوى العاملة في المستقبل وأنهم في طليعة مبتكري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أوائل الذين يبادرون إلى اعتمادها. ولذلك لا بد من تمكينهم كدارسين ومطورين ومساهمين وأرباب مشاريع وصانعي قرارات. وعلينا أن نركز الاهتمام بصفة خاصة على الشباب الذين لم يتمكنوا بعد من الاستفادة كاملاً من الفرص المتاحة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن ملتزمون أيضاً بتوفير الظروف الكفيلة بأن تراعى في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيل خدماتها، وحقوق الطفل وحمايته ورفاهه.

10. **ونحن نؤكد** أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً هائلة للمرأة التي ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات وعنصراً فاعلاً رئيسياً فيه. ونحن ملتزمون في إطار مجتمع المعلومات بتمكين المرأة وتحقيق مشاركتها الكاملة على أساس من المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرارات. وينبغي لنا مراعاة المساواة بين الجنسين في كل مجال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مطية لبلوغ هذه الغاية.

11. ولدى بناء مجتمع المعلومات سوف نخص بالاهتمام الاحتياجات الخاصة لدى الفئات المهمشة والمستضعفة في المجتمع، بمن فيهم المهاجرون والأشخاص النازحون على الصعيد المحلي واللاجئون، والعاطلون عن العمل والمحرومون، والأقليات والجماعات الرحّل. ولسوف نراعي أيضاً الاحتياجات الخاصة لدى الكبار في السن ولدى الأفراد المعوقين.

12. **ونحن مصممون** على تمكين الفقراء، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية وفي الأرياف وفي المناطق الحضرية المهمشة، من النفاذ إلى المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات كوسيلة لدعم جهودهم للخلاص من براثن الفقر.

---

[2] اقتراح على أساس مشاورات غير رسمية بدون التوصل إلى اتفاق نهائي.

13. ولا بد من إيلاء العناية الخاصة في إطار تطوير مجتمع المعلومات للأوضاع الخاصة للشعوب الأصلية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لدى هذه الشعوب والعمل على صون تراثهم وإرثهم الثقافي.

14. ونحن نواصل تركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة التحول وأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون [والبلدان والأراضي الخاضعة للاحتلال] والبلدان الخارجة من الصراعات والبلدان والأقاليم ذات الاحتياجات الخاصة وكذلك الظروف الخطيرة التي تهدد التنمية، كالكوارث الطبيعية [والاحتلال الأجنبي].

15. ونحن ندرك أن بناء مجتمع معلومات جامع يتطلب أشكالاً جديدة من التضامن والشراكة والتعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين أي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وإذ ندرك أن بلوغ الهدف الطموح الذي يصبو إليه هذا الإعلان – ألا وهو سد الفجوة الرقمية وتحقيق تنمية متناسقة وعادلة ومنصفة للجميع – يتطلب التزاماً قوياً من جميع أصحاب المصلحة، فإننا ندعو إلى التضامن الرقمي، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

[**2 مكرراً** ليس في هذا الإعلان ما يجوز تفسيره على أنه يخل بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو أي صك دولي آخر أو قوانين وطنية، أو يتناقص معها أو يقيدها أو يبطلها.]

باء – مجتمع معلومات للجميع: مبادئ رئيسية

16. وقد وطدنا العزم في سعينا على ضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد اتفقنا على أنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة، ابتغاء مواجهة هذه التحديات، أن يتعاونوا معاً لتحسين سبل النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وإلى التكنولوجيات الداعمة لها، علاوة على النفاذ إلى المعلومات والمعارف؛ وبناء القدرات؛ وزيادة الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتوفير بيئة تمكينية على جميع المستويات؛ وتطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع نطاقها؛ وتشجيع التنوع الثقافي واحترامه؛ [والاعتراف بدور وسائط الإعلام؛] ومعالجة الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات؛ وتشجيع التعاون الدولي والإقليمي. وقد اتفقنا على أن هذه هي المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع.

1) دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

17. تضطلع الحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بدور هام وبمسؤولية كبيرة في تطوير مجتمع المعلومات، وعند الاقتضاء في عمليات صنع القرارات. وبناء مجتمع معلومات غايته الناس هو جهد مشترك يتطلب التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة. [وتؤدي وسائط الإعلام دوراً بارزاً في مجتمع المعلومات].

2) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس ضروري لمجتمع معلومات جامع

18. إن التوصيلية عامل تمكيني محوري في بناء مجتمع المعلومات. وتشكل إمكانية النفاذ لدى الجميع، في كل مكان وعلى قدم المساواة وبتكلفة معقولة، إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، بما في ذلك النفاذ إلى الطاقة المحركة والخدمات البريدية، تشكل واحداً من التحديات في مجتمع المعلومات ويجب أن تكون هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المشتركين في بناء هذا المجتمع [وفقاً للتشريعات المحلية في كل بلد].

19. إن توفر بنية تحتية متطورة من شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، تكون مكيفة لمراعاة الظروف الإقليمية والوطنية والمحلية ويسهل النفاذ إليها بتكلفة محتملة، وتستغل على نطاق أوسع إمكانات النطاق العريض وغيره من التكنولوجيات المبتكرة حيثما أمكن، من شأنه أن يزيد من سرعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان وأن يزيد من رفاه جميع المواطنين والمجتمعات والناس في كل مكان.

20. وينبغي وضع سياسات توفر مناخاً مواتياً للاستقرار وإمكانية التنبؤ والمنافسة الشريفة على جميع المستويات وتنفيذ هذه السياسات بحيث لا تعمل على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة من أجل تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب وإنما على التمكين أيضاً من الوفاء بالتزامات الخدمات العامة في الأماكن التي لا تتحقق فيها ظروف السوق التقليدية. ومن شأن إنشاء نقاط لنفاذ الجمهور في المناطق المحرومة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في أماكن مثل مكاتب البريد والمدارس والمكتبات ودور المحفوظات، أن يكون وسيلة فعالة لضمان النفاذ الشامل إلى البنية التحتية والخدمات في إطار مجتمع المعلومات.

3) النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

21. إن قدرة الجميع على النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعارف والمساهمة فيها مسألة أساسية في مجتمع معلومات جامع.

22. ومن الممكن تعزيز تشاطر المعارف العالمية لأغراض التنمية وتدعيمها بإزالة الحواجز التي تعترض سبيل النفاذ المنصف إلى المعلومات لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والثقافية والتعليمية والعلمية وبتيسير النفاذ إلى المعلومات التي أصبحت ملك الجمهور عامة، بما في ذلك التصميم العالمي واستخدام التكنولوجيات المساعدة.

23. إن ثراء الملكية العامة للمعلومات عنصر ضروري لنمو مجتمع المعلومات وتحقيق منافع متعددة مثل تثقيف الجمهور، وتوفير فرص العمل الجديدة، والابتكار وتوفير فرص التجارة وتقدم العلوم. وينبغي أن تتسم هذه المعلومات التي تندرج في إطار الملكية العامة بسهولة النفاذ إليها لدعم مجتمع المعلومات كما ينبغي حمايتها من الاستيلاء عليها. وينبغي تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومعارض مجموعات الأعمال الثقافية وغيرها من نقاط النفاذ في المجتمعات المحلية، وذلك للنهوض بالحفاظ على السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات.

24. ومن الممكن تعزيز النفاذ إلى المعلومات والمعارف من خلال إذكاء الوعي بين جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي توفرها مختلف نماذج البرمجيات، بما فيها البرمجيات مسجلة الملكية والمفتوحة المصدر والمجانية وذلك لزيادة المنافسة وانتفاع المستعملين وتنوع الاختيار ولتمكين جميع المستخدمين من وضع الحلول التي تفي بمتطلباتهم. والنفاذ إلى البرامجيات بتكلفة معقولة ينبغي أن يعتبر عنصراً هاماً في مجتمع للمعلومات جامع حقاً.

25. وإننا نشجع تعزيز النفاذ الشامل على أساس تكافؤ الفرص أمام الجميع إلى المعارف العلمية واستحداث المعلومات العلمية والتقنية ونشرها، بما في ذلك مبادرات النفاذ المفتوح إلى النشر العلمي.

4) بناء القدرات

26. ينبغي أن يتاح لكل شخص فرصة اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم مجتمع المعلومات واقتصاد المعارف والمشاركة فيهما بنشاط والاستفادة الكاملة منهما. وإن محو الأمية وتوفير التعليم الابتدائي للجميع من العوامل الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع يولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات التي تنفرد بها الفتيات والنساء. ونظراً لاتساع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى أخصائيين في المعلومات على جميع المستويات، فإن عملية بناء القدرات المؤسسية جديرة بعناية خاصة.

27. وينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين والمجموعات المحرومة والمستضعفة.

28. إن مواصلة التعليم وتعليم البالغين وتجدد التدريب، والتعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد، وغير ذلك من الخدمات الخاصة، كالطب عن بعد، يمكنها أن تسهم جوهرياً في زيادة قابلية التوظيف وأن تساعد الناس على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف التقليدية والعمل الحر والمهن الجديدة. وتعتبر التوعية والتثقيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بين الركائز الأساسية في هذا المجال.

29. ويتعين على مؤلفي المحتوى وناشريه ومنتجيه وكذلك على المدرسين والمدربين وأمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والدارسين القيام بدور نشط في تعزيز مجتمع المعلومات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

29 مكرراً إن العمل الطوعي[، عندما يتم بالتساوق مع السياسات الوطنية والثقافات المحلية،] يمكن أن يكون من الأصول القيّمة للارتقاء بقدرة الناس على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداماً منتجاً وعلى بناء مجتمع معلومات جامع.

30. ولتحقيق التنمية المستدامة لمجتمع المعلومات لا بد من تدعيم القدرة الوطنية في البحوث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفضلاً عن ذلك، فإن الشراكات، خاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، في البحوث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتصنيع منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتجاتها وخدماتها، وإنتاجها وتسويقها، شراكات ذات أهمية حاسمة في تعزيز بناء القدرات والمشاركة الشاملة في مجتمع المعلومات. ويفتح إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آفاقاً واسعة لتكوين الثروات.

31. إن تحقيق الطموحات المشتركة ولا سيما للبلدان النامية، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، لأن تصبح أعضاء بكل معنى الكلمة في مجتمع المعلومات، واندماج هذه البلدان بشكل إيجابي في اقتصاد المعرفة، يعتمد إلى حد كبير على بناء القدرات في مجالات التعليم، والتكنولوجيا، والدراية والمعلومات، وهي جميعاً من العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية والقدرة على المنافسة.

5) بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

32. [إن تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل التصديق [أمن الشبكات والمعلومات] وصون الخصوصية وحماية المستهلك، شرط أساسي مسبق لتنمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين جميع مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب الأمر ترويج ثقافة عالمية للأمن السيبراني وتطويرها وتنفيذها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات أصحاب الخبرة الدولية. وينبغي دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولي. ومن المهم، في إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السيبراني، العمل على تعزيز الأمن وضمان حماية البيانات والخصوصية [علاوة على تجنب إقامة حواجز تعترض سبيل النفاذ والتجارة]. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يراعى في هذه الثقافة العالمية مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد وأن تحترم جوانب مجتمع المعلومات ذات التوجه الإنمائي.

33. وإذ نعترف بمبادئ عالمية نفاذ جميع الأمم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدم التمييز بينها، والإشارة بالذكر إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإننا ندرك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تستعمل في أغراض لا تتسق مع الأهداف المتعلقة بصون الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تنال من سلامة البنية التحتية داخل الدول، بما يلحق الضرر بأمنها [في المجالات المدنية والعسكرية على حد سواء]. ومن الضروري منع استعمال موارد المعلومات والتكنولوجيات في أغراض إجرامية وإرهابية [، بما يتسق مع الحاجة إلى المحافظة على حرية تدفق المعلومات] [وفقاً للنظام القانوني لكل بلد].

34. وينبغي تناول مسألة الرسائل الاقتحامية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة.]

6) البيئة التمكينية

35. لا بد لمجتمع المعلومات من بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة هامة رئيسية في الحكم السديد.

36. إن سيادة القانون، الذي تصحبه سياسة داعمة شفافة تشجع المنافسة وتكون محايدة تكنولوجياً ويمكن التنبؤ بها، والذي يكون مشفوعاً بإطار تنظيمي يعكس الحقائق الوطنية، أمر ضروري جداً لبناء مجتمع معلومات غايته الناس. ويتعين على الحكومات التدخل عند الاقتضاء لتدارك مواطن القصور في السوق، وللحفاظ على المنافسة النـــزيهة واجتذاب الاستثمار

وتعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ولتعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية، ولخدمة الأولويات الوطنية.

37. إن توفر بيئة دولية دينامية وتمكينية تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي، لا سيما في مجالات التمويل والديون والتجارة، إضافة إلى مشاركة كاملة وفعالة من جانب البلدان النامية في عملية صنع القرار عالمياً، كل هذه الأمور عناصر مساندة حيوية لدعم جهود التنمية الوطنية. ومن شأن تحسين العالمية بكلفة معقولة أن يسهم مساهمة كبيرة في فعالية هذه الجهود الإنمائية.

37 مكرراً إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل حافز على تحقيق التنمية من خلال ما توفره من مكاسب في الكفاءة وزيادة في الإنتاجية لا سيما إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد تنطوي تنمية مجتمع المعلومات على أهمية للنمو الاقتصادي المرتكز على قاعدة عريضة سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. إن المكاسب التي تتحقق على صعيد الإنتاجية مؤيدة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات المطبقة على مختلف القطاعات الاقتصادية ينبغي تعزيزها. والتوزيع المنصف للمزايا يسهم في استئصال الفقر في التنمية الاجتماعية. والسياسات الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من أن تدخل التغييرات اللازمة لكي تجني ثمرات تكنولوجيا المعلومات، هي سياسات ستكون أنفعها فيما يحتمل.

38. [إن حماية الملكية الفكرية عنصر جوهري في تشجيع الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات. ومع ذلك، فمن الضروري لمجتمع المعلومات أن يحقق توازناً عادلاً بين حماية الملكية الفكرية من جهة واستعمالها وتقاسم المعارف من جهة أخرى. وينبغي المحافظة على هذا التوازن الذي توفره [ينبغي أن توفره] الحماية والمرونة اللتان تنص عليهما الاتفاقات القائمة في مجال الملكية الفكرية، كما يعتبر تيسير المشاركة المجدية من جانب الجميع في قضايا الملكية الفكرية، من خلال الوعي وبناء القدرات ووضع الأطر القانونية، جزءاً أساسياً من مجتمع المعلومات الجامع.][3]

39. إن أفضل طريقة لدفع التنمية المستدامة في مجتمع المعلومات هي الإدماج الكامل للجهود والبرامج المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية. ونحن نرحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، ونشجع المجتمع الدولي على مساندة التدابير ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المبادرات وما إلى ذلك من الجهود المماثلة في مناطق أخرى. كما ويسهم توزيع مكاسب الإنتاجية المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخفيف من حدة الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة.

40. إن توحيد المقاييس هو إحدى اللبنات الأساسية في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي التركيز بشكل خاص على وضع واعتماد مقاييس دولية. كما أن وضع مقاييس مفتوحة وقابلة للتشغيل البيني وغير تمييزية وتدفعها قوى الطلب، وتأخذ في الاعتبار احتياجات المستعملين والمستهلكين، هو عنصر أساسي في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير النفاذ إليها بتكلفة معقولة، خاصة في البلدان النامية. وترمي المقاييس الدولية إلى توفير بيئة تمكّن المستهلكين من النفاذ إلى الخدمات في شتى أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التي تدعمها.

41. لا بد من إدارة طيف الترددات الراديوية بما يوافق الصالح العام ويتفق مع مبدأ الشرعية، ومع الاحترام الكامل للقوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

42. [ونحن نلتزم باتخاذ خطوات لتجنب وتحاشي أي تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان في البلدان المتأثرة وتعوق رفاه سكانها، بما في ذلك استفادتهم من مزايا مجتمع المعلومات.]

[3] ذكرت بعض الوفود أن الحاجة لا زالت قائمة إلى إجراء مزيد من المشاورات بشأن هذا النص.

43. وبما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهم تدريجياً في تغيير طريقة عملنا، فإنه لا غنى عن توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة وصحية تكون مهيأة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحترم معايير العمل الأساسية.

44. [وقد تطورت الإنترنت إلى أن أصبحت مرفقاً عالمياً متاحاً للعامة وينبغي أن تشكل إدارتها قضية محورية في جدول أعمال مجتمع المعلومات. وينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت إدارة متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، بمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت مع مراعاة اعتبار تعدد اللغات.

45. وتنطوي إدارة الإنترنت على مسائل تقنية ومسائل تتعلق بالسياسة العامة. ولقد كان للقطاع الخاص وما زال دور هام في تطوير الإنترنت [في المجال التقني.]

[البديل 45. يشمل تطوير الإنترنت قضايا التقنية وقضايا السياسة العامة. وللقطاع الخاص دور مهم يلعبه في تطوير الإنترنت. وينبغي أن يواصل القطاع العام لعب دور مهم على المستويين التقني والتجاري.]

46. ينبغي أن تكون السلطة السياسية على قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت حقاً سيادياً [للدول].

47. [ينبغي تنسيق المسائل المتعلقة بالإنترنت ذات الطبيعة الدولية التي تتصل بالسياسات العامة:

بدائـــل:

أ) بين الحكومات والأطراف الأخرى المهتمة.

ب) من خلال/من جانب المنظمات الدولية الحكومية المختصة في إطار الأمم المتحدة.

ج) حسب الاقتضاء على أساس دولي حكومي.

د) من خلال/من جانب المنظمات الدولية المختصة.

هـ) من خلال منظمات دولية مختصة ومتفق عليها من جانب الطرفين.]

7) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: منافعها في جميع جوانب الحياة

48. ينبغي أن يكون الهدف من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها هو تحقيق فوائد في كل جوانب حياتنا اليومية. وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على أهمية في العمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والعمل وتوفير فرص العمل والأعمال التجارية والزراعة والنقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية ومنع الكوارث والثقافة والتخفيف من حدة الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها. كذلك ينبغي أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إشاعة أنماط مستدامة للإنتاج وللاستهلاك وفي خفض الحواجز التقليدية، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام الجميع للنفاذ إلى الأسواق المحلية والعالمية بطريقة تتسم بمزيد من الإنصاف. وينبغي أن تكون التطبيقات سهلة الاستعمال ومتاحة للجميع بتكلفة معقولة وتكون موائمة للاحتياجات المحلية من حيث اللغة والثقافة، وأن تدعّم جهود التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، ينبغي أن تؤدي السلطات المحلية دوراً رئيسياً في توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح مواطنيها.

8) التنوع الثقافي والهوية الثقافية، والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

49. إن التنوع الثقافي هو التراث المشترك لدى الإنسانية جمعاء. وينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يعزز احترام هذه المفاهيم، وأن يشجع الحوار بين الثقافات والحضارات. ومن شأن تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات والحفاظ عليها، كما جاء في الوثائق ذات الصلة والمتفق عليها الصادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، تعزيز إثراء مجتمع المعلومات.

50. ويجب إعطاء أولوية عالية في بناء مجتمع معلومات جامع لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة ونشره والحفاظ عليه مع إيلاء الاهتمام اللازم إلى تنوع مصادر الأعمال الإبداعية والاعتراف الواجب بحقوق المؤلفين والفنانين. ومن الضروري تعزيز إنتاج شتى أنواع المحتوى – سواء لأغراض تربوية أو علمية أو ثقافية أو ترفيهية – والنفاذ إليها بلغات وأنساق متنوعة. كما أن تطوير محتوى محلياً يناسب الاحتياجات المحلية والإقليمية يشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويحفز مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية والهامشية.

51. إن الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه. وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على تسخير التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة، بما فيها الرقمنة.

9) [[تنمية] وسائط الإعلام]

52. إن وجود وسائط إعلام [مستقلة وتعددية وحرة] [وفق النظام القانوني لكل بلد] تقوم على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [وخاصة المادتين 19 و29 منه] أمر ذو أهمية حاسمة لأي من مفاهيم مجتمع المعلومات. [ينبغي أن يتاح للأفراد ووسائط الإعلام النفاذ إلى المعلومات المتاحة]/[وحرية النفاذ واستخدام المعلومات لإحداث وتراكم ونشر المعلومات من المبادئ الهامة لمجتمع المعلومات حرية النفاذ إلى المعلومات واستعمالها، من أجل نشوء المعارف وتراكمها ونشرها.] [ينبغي تشجيع تعددية المعلومات وتنوع ملكية وسائط الإعلام]. سيتواصل الدور الهام لوسائط الإعلام التقليدية بجميع أشكالها في مجتمع المعلومات، وينبغي أن يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور داعم في هذا الصدد. [إن مسألة وضع معايير مهنية وأخلاقية في ميدان الصحافة هي مسؤولية المهنيين في مجال وسائط الإعلام.]

10) الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

53. ينبغي لمجتمع المعلومات أن يحترم السلم وأن يدافع عن القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والمسؤولية المشتركة واحترام الطبيعة.

54. وإننا نقر بأهمية الأخلاق في مجتمع المعلومات، والتي من شأنها تعزيز العدالة وكرامة الفرد الإنسان وقيمته. وينبغي في هذا الشأن توفير الحد الأقصى الممكن من الحماية للأسرة لتمكينها من أداء دورها الحاسم في المجتمع.

55. ينبغي أن يراعي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [وخلق المحتوى] احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين، بما في ذلك الخصوصية الشخصية والحق في حرية الفكر والضمير والدين [تمشياً مع الصكوك الدولية ذات الصلة.]

56. [ينبغي لجميع العناصر الفاعلة في مجتمع المعلومات أن تسعى إلى منع إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الأعمال [الإجرامية] بدوافع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب [وتشويه صورة الأديان] وما يتصل بها من أشكال التعصب والكراهية والعنف، وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما فيها الجنوح الجنسي نحو الأطفال، واستخدام الأطفال في الصور الخلاعية، والاتجار بالأشخاص واستغلالهم.]

11) التعاون الدولي والإقليمي

57. إننا نسعى إلى الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جهودنا لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولدعم المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان. إن مجتمع المعلومات عالمي الطابع في جوهره، ومن ثم لا بد من تدعيم الجهود الوطنية، بإقامة تعاون دولي وإقليمي فعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

58. ولكي يتسنى بناء مجتمع معلومات عالمي جامع، سوف نعتمد على [إيجاد وفعالية تنفيذ] [فعالية تنفيذ ما هو قائم والسعي إلى ما هو جديد] من مناهج [وآليات] دولية ملموسة، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية. ولذا، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى [الالتزام] [الالتحاق] ["بصندوق التضامن الرقمي"] و"جدول أعمال التضامن الرقمي" [كما هو وارد

في خطة العمل]، وذلك للمساعدة في سد الفجوة الرقمية، وتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يؤدي إلى إيجاد فرص رقمية وتسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية.

59. إن التكامل الإقليمي يسهم في تنمية مجتمع المعلومات العالمي ويجعل التعاون الوثيق داخل الأقاليم وفيما بينها أمراً لا غنى عنه. وينبغي للحوار الإقليمي أن يسهم في بناء القدرات الوطنية وفي مواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع أهداف إعلان المبادئ هذا مواءمةً متسقة، وأن يراعي في الوقت ذاته الخصائص الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق نرحب ونشجع المجتمع الدولي على دعم التدابير المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار هذه المبادرات.

60. ولقد عقدنا العزم على مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال توفير المساعدة المالية والتقنية وإيجاد بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا بما يتسق مع مقاصد هذا الإعلان وخطة العمل.

61. إن الاختصاصات الرئيسية للاتحاد في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساعدة على سد الفجوة الرقمية والتعاون الدولي والإقليمي، وإدارة الطيف الراديوي، ووضع المعايير ونشر المعلومات، كلها عوامل ذات أهمية قصوى في بناء مجتمع المعلومات.

جيم – نحو مجتمع معلومات للجميع يرتكز على تشاطر المعرفة

62. إننا نأخذ على عاتقنا أن ننهض بالتعاون في البحث عن استجابات مشتركة للتحديات وتنفيذ خطة العمل التي ستحقق رؤية مجتمع معلومات جامع يرتكز على المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان.

63. كما نأخذ على عاتقنا تقييم ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية، مع مراعاة مستويات التنمية المختلفة، وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ، بما في ذلك الأهداف المبينة في إعلان الألفية، ولتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولية في بناء مجتمع المعلومات.

64. ويحدونا الاعتقاد الراسخ بأننا ندخل جماعةً عهداً جديداً ينطوي على إمكانات هائلة، ألا وهو عهد مجتمع المعلومات وغزارة الاتصالات بين الناس. وفي هذا المجتمع الناشئ يمكن توليد المعلومات والمعارف وتبادلها ومشاطرتها وبثها عبر جميع شبكات العالم. ومن ثم باستطاعة جميع الأفراد قريباً، إذا نحن اتخذنا التدابير اللازمة، بناء مجتمع معلومات ومعارف مشتركة جديد يقوم على التضامن العالمي وعلى أساس أمتن من التضامن والتفاهم بين الشعوب والأمم. ونحن على ثقة من أن هذه التدابير ستمهد الطريق لتنمية مجتمع المعرفة الحقيقي في المستقبل.

[